

AMAN
Transparency Palestine



**دليل جائزة
أفضل بحث في مواضيع مكافحة الفساد**

2021

جائزة النزاهة

تشجيع... تكريم... تحفيز

بهدف انخراط جميع مكونات الشعب الفلسطيني أفرادا ومؤسسات للعمل ضد الفساد والفاستين وتشجيعهم على تحمل مسؤولياتهم تجاه محاربة الفساد من خلال الإبلاغ عن أفعال الفساد التي يشهدونها أو يقعون ضحية لها، يمنح ائتلاف أمان جائزة سنوية مالية وتقديرية للعاملين والعاملات الذين أسهموا بالكشف عن حالات فساد وتلاعب بالمال العام أو ساهموا في حماية المال العام في كل من القطاع العام والهيئات المحلية والإعلام إضافة إلى جائزة أفضل بحث في مواضيع مكافحة الفساد.

تري أمان في منح هذه الجوائز تكريما لأشخاص يملكون الجرأة لكشف الحقائق... أشخاص يتمتعون بالنزاهة... أشخاص يؤمنون بأن مكافحة الفساد مسؤولية وطنية تقع على عاتق كل مواطن... أشخاص يدركون بأنهم شركاء في المال العام من خلال الضرائب التي يدفعونها وبالتالي فإنهم يساهمون في حماية هذا المال... أشخاص خاطروا بمصدر رزقهم وتحملوا مخاطر شخصية من أجل توجيه رسالة مفادها بوجود الفساد الجميع يدفع الثمن وقولك لا للفساد له وزن.

لذا فإن فرسان النزاهة الذين كشفوا عن أفعال الفساد مهما كان حجمها ومهما كان منصب الفاسدين عليها يستحقوا التكريم، والقيمة الحقيقية لجوائز النزاهة تكمن في تكريم وحماية من يتمتعون بالنزاهة في عملهم والجرأة والشجاعة في كشف أفعال الفساد بالرغم من كل الصعوبات والضغوطات التي تمارس عليهم، بالإضافة إلى قيمتها المالية. ويتم تكريم الفائزين سنويا في حفل النزاهة الوطني الذي تعده أمان بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد والذي يوافق يوم التاسع من كانون الأول من كل عام.

جائزة أفضل بحث في مواضيع مكافحة الفساد للعام 2021

هدف الجائزة:

تسعى أمان ومن خلال تقديم جائزة أفضل بحث يتعلق بمكافحة الفساد والحكم الرشيد إلى اشراك وتشجيع الباحثين والباحثات على إعداد أبحاث تتعلق بمكافحة الفساد، بالإضافة إلى الإنخراط في الجهود المبذولة لمكافحة ظاهرة الفساد في المجتمع الفلسطيني من خلال رفع وعيهم بمخاطر ونتائج وأسباب هذه الظاهرة. كل ذلك بهدف خلق ثقافة مجتمعية مضادة رافضة لممارسات الفساد ووعي مجتمعي به.

يمنح ائتلاف أمان جائزتين (نقدية ومعنوية)، الأولى للباحثين والعاملين في مجال الأبحاث والدراسات وطلبة الجامعات في مرحلة الدراسات العليا، والثانية عن فئة البكالوريوس في حفل النزاهة الوطني في كانون أول 2021

- أن يكون المتقدم/ة للجائزة عن فئة البكالوريوس من الباحثين/الباحثات الشباب ضمن الفئة العمرية (20-35 سنة) بمن فيهم طلبة الجامعات في مرحلة البكالوريوس، أو الدبلوم، أو أن يكون البحث قد أنجز في السنتين الماضيتين خلال دراسته/ها الجامعية.
- أن يكون المتقدم/ة للجائزة عن فئة الباحثين والباحثات من العاملين/العاملات في مجال البحث والدراسات أو من طلبة الجامعات في مرحلة الدراسات العليا (دبلوم عالي أو ماجستير أو دكتوراة) أو أن يكون البحث قد أنجز في السنتين الماضيتين خلال دراسته/ها الجامعية.
- ألا يكون البحث قد نشر سابقاً.
- مراعاة أسس البحث العلمي الصحيحة.
- ألا يكون المتقدم قد حصل على جائزة أمان لأفضل بحث في السابق.
- يسمح لمن تقدم سابقاً لنيل جائزة أفضل بحث، ولم يحالفه الحظ للفوز، أن يتقدم مرة أخرى للمنافسة على الجائزة بنفس البحث؛ شريطة أن تكون النسخة المقدمة من ذات البحث مطورة ومحدثة عن النسخة المقدمة سابقاً، وأن تكون اللجنة الفنية للجائزة قد أوصت المتقدم بتطوير البحث وتقديمه للترشح للسنة اللاحقة.
- سيتم تقييم الطلبات باعتماد نموذجي تقييم أحدهما للمتقدمين عن فئة البكالوريوس من الباحثين والباحثات والأخر خاص للمتقدمين عن فئة الباحثين/والباحثات وطلاب الدراسات العليا.

أن يعالج البحث إحدى الموضوعات التالية:

1. أحد أشكال الفساد في المجتمع الفلسطيني مثل الوساطة، المحسوبية، المحاباة، الرشوة، إهدار المال العام، تضارب المصالح، غسل الأموال، اختلاس المال العام، استغلال النفوذ الوظيفي، الكسب غير المشروع، التحرش الجنسي.
2. منظومة النزاهة والشفافية والمساءلة في القطاع العام (مؤسسات وزارية، غير وزارية، هيئات محلية)، والقطاع الخاص (شركات المساهمة العامة)، والقطاع الأهلي (الجمعيات الخيرية، المؤسسات الأهلية، النقابات) والإعلام والأحزاب السياسية.
3. أثر ونتائج الفساد على إحدى شرائح أو فئات المجتمع الفلسطيني (الشباب، المرأة، ذوي الاحتياجات الخاصة، الفقراء، المسنين).
4. دور هيئات الرقابة والمساءلة والمحاسبة الرسمية في مكافحة الفساد (القضاء، المجلس التشريعي، ديوان الرقابة المالية والإدارية، النيابة العامة، هيئة مكافحة الفساد).
5. منظومة الشفافية في العمل العام الفلسطيني (حق الوصول الى المعلومات، إقرار الذمة المالية، شفافية الموازنة العامة، شغل الوظائف العليا).
6. ثقافة مكافحة الفساد (دور التعليم، دور المؤسسات الدينية، دور الإعلام، الإبلاغ عن الفساد، دور المجتمع المدني).

- ألا يزيد حجم البحث عن 7500 كلمة (ما يعادل 25-30 صفحة)، بحيث تحتوي صفحة A4 الواحدة على (250 كلمة)، بنوع خط Simplified Arabic حجم 12.
- أن يشكل البحث نتاجاً معرفياً جديداً على الموضوع المبحوث.
- أن يشتمل البحث على العناصر التالية:

❖صفحة الغلاف تشتمل على: اسم المتقدم، اسم البحث، الدرجة العلمية، اسم الجامعة/ الكلية.

❖الملخص التنفيذي

❖المقدمة وتشتمل على : مشكلة البحث، أهداف البحث الرئيسية، أسئلة وفرضيات وحدود البحث، منهجية البحث (من 2-3 صفحات).

❖عرض وتحليل النتائج (20 صفحة).

❖الاستنتاجات والتوصيات (2-3 صفحات).

❖الملاحق.

- في حالة إعداد بحث جديد، على المتقدم/ة التواصل مع وحدة الرصد والدراسات في أمان للحصول على مساعدة وتوجيه بخصوص منهجية البحث أو مقترح البحث.
- في حال كان البحث قد أعد لنيل درجة البكالوريوس أو الماجستير أو الدكتوراه ويرغب الشخص في التقدم بنفس البحث للجائزة فيتوجب عليه أن يقوم بإعداده بشكل مختصر لصالح الجائزة بما لا يضر بمضمون البحث والأفكار المطروحة.
- الالتزام بالمواعيد المعلن عنها للترشح لهذه الجائزة.

الحصول على طلبات الترشح ودليل الجائزة:

يبدأ استلام طلبات الترشح أو الترشح ابتداء من 2021/4/15، ويمكن تحميل نموذج الترشح أو الترشح ودليل الجائزة من مواقع أمان الإلكترونية www.aman-palestine.org أو www.facebook.com/AmanCoalition أو متابعتنا على تويتر على AMANCoalition أو من خلال زيارة أحد مكاتب أمان في رام الله وغزة على العناوين التالية:

رام الله: عمارة الريماوي، الطابق الأول، شارع الإرسال، حي المصايف، رام الله، هاتف: 022989506، 022974949

غزة: شارع حبوش، عمارة دريم الطابق الثالث هاتف: 082884767 – 082884766

- يرسل النموذج المعبأ ومرفقاته المطلوبة الى احدى مقري أمان في (الضفة أو غزة)، أو عبر البريد الإلكتروني: awards@aman-palestine.org
- آخر موعد لاستلام الطلبات سيكون بتاريخ 2021/10/20.
- طلبات الترشح والترشيح لتي سترد بعد تاريخ 2021/10/20 سترحل للتنافس على جوائز النزاهة لسنة 2022.
- تقوم أمان بفرز الأبحاث المستلمة الى قسمين الأول: الأبحاث المرشحة عن درجة البكالوريوس، والثاني: الأبحاث المرشحة عن درجة الماجستير والدكتوراه، كلا على حدا، ويتم اختيار البحث الفائز عن كل درجة عند التقييم.
- تقوم اللجنة بالعمل على تقييم الأبحاث ضمن مرحلتين، المرحلة الأولى تشمل غريبة الأبحاث واختيار الأفضل من بينها (short list)، من ثم الانتقال للمرحلة الثانية من التقييم لإختيار البحث الفائز من بين الأبحاث الأفضل.
- تعمل اللجنة الفنية للجائزة على دراسة الأبحاث والذي قد يستدعي إجراء مقابلات أو اتصالات مع بعض المتقدمين حول البحث المُقدم.

- تقوم هيئة المحكمين المؤلفة من شخصيات وطنية وأكاديمية بمناقشة التنسيبات المقدمة من اللجنة الفنية واختيار الفائز/ة في الجائزة.

الجهات المشرفة على منح الجائزة

اللجنة الفنية للجائزة:

- تتألف اللجنة الفنية من شخصيات اعتبارية وخبراء في مجال الاعلام وتختص اللجنة الفنية بما يلي:
1. إعداد وتطوير معايير منح الجائزة وآليات الإعلان والترشح، إضافة لتطوير نماذج الترشح والترشيح وتحديد الوثائق المساندة والمعززة لطلب الترشح/ الترشيح.
 2. دراسة الطلبات المستقبلية ومراجعتها وتدقيقها وفحص مدى استيفائها لمعايير ومتطلبات الجائزة وعقد المقابلات مع المرشحين إذا احتاج الأمر أو الاتصال بالجهات ذات العلاقة لمزيد من المعلومات والفحص.
 3. تقديم تقرير حول أعمال اللجنة وتوصياتها لإدارة امان التنفيذية.

هيئة المحكمين:

- تضم هيئة المحكمين شخصيات اعتبارية ممثلة عن كافة قطاعات المجتمع الفلسطيني تمتاز بالمصداقية الوطنية والاجتماعية وتختص بما يلي:
1. مراجعة ومناقشة التقرير الذي تعده وترفعه اللجنة الفنية لجائزة النزاهة.
 2. دراسة توصيات إدارة امان التنفيذية والاطلاع على الطلبات المرشحة لنيل الجائزة.
 3. اتخاذ القرار حول الفائزين/ ات في الجائزة.
 4. تكريم الفائزين/ات بالجائزة في احتفال الشفافية الذي تعقده امان متزامناً مع اليوم العالمي لمكافحة الفساد في كانون أول من كل عام.

ملاحظة: في حال تبين للجنة أن أي من المعلومات المقدمة في هذا الطلب تخالف حقوق الملكية الفكرية والنشر سيتم استبعاد الطلب، أما إذا تبين فيما بعد منح الجائزة للفائز/ة أية مخالفة يحق للمؤسسة سحب الجائزة.

ملحق تعريفات لأغراض الجائزة:

تعريف الفساد

الفساد كما حدده امان لأغراض هذه الجائزة والمتفق عليه دولياً "كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة"، أي أن يستغل المسؤول منصبه من أجل تحقيق منفعة شخصية ذاتية لنفسه ولجماعته، وعليه يجب تزامن عنصرين في السلوك ليتم تصنيفه بأنه فساد، هما استغلال الفاسد للصلاحيات التي يتمتع بها كونه يشغل وظيفة عامة واتخاذ قرارات لتحقيق منافع ذاتية وليس وفقاً للمصلحة العامة، وقد يتخذ هذا الفعل أشكالاً متنوعة منها:

الواسطة: أي التدخل لصالح فرد ما، أو جماعة دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة. مثل تدخل طرف ثالث لتعيين شخص في منصب معين لأسباب تتعلق بالقرابة أو الانتماء الحزبي رغم كونه غير كفؤ أو مستحق.

المحسوبية: وتُعرف بأنها تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي لها الشخص مثل حزب أو عائلة أو منطقة...الخ، دون أن يكونوا مستحقين لها.

المحاباة: تفضيل جهة على أخرى في الخدمة بغير وجه حق للحصول على مصالح معينة.

الرشوة: أي الحصول على أموال أو أية منافع أخرى من أجل تنفيذ عمل أو الامتناع عن تنفيذه مخالفةً للأصول.

غسل الأموال: حسب القرار بقانون رقم (9) لسنة 2007 بشأن مكافحة غسل الأموال وبموجب نص المادة الأولى التي تعرف جريمة غسل الأموال على أنها "كل سلوك يقصد به إخفاء أو تغيير هوية الأموال المتحصلة من إحدى الجرائم الأصلية وذلك تمويهاً لمصادرها الحقيقية لتبدو في ظاهرها متأتية من مصادر مشروعة".

اختلاس المال العام: أي استيلاء الموظف العام أو من في حكمه على المال العام لنفسه، حيث يستغل الموظف العام حقيقة أنه مؤتمن على المال العام فيختلسه لنفسه، ويتم ذلك بتغيير الموظف نيته من نية حيازة أمين إلى نية حيازة مالك.

استثمار الوظيفة العامة: استغلال الموظف للصلاحيات الوظيفية الممنوحة له بموجب المنصب والوظيفة العامة للحصول على مكاسب مادية شخصية.

الكسب غير المشروع: وهو الزيادة غير المبررة على ثروة الموظف العام.

التحرش الجنسي: فعل يتنافى مع مبادئ حقوق الانسان، يكون إما لفظيا أو ماديا (بالتربيع أو التخويف) للحصول على متعة جنسية، يمارسه المسؤول أو رب العمل تجاه مرؤوسيه مستغلا نفوذه وموقعه والصلاحيات الممنوحة له ومستغلا مطالبة مرؤوسيه بحقوقهم واحتياجاتهم.

الاتجار بالنفوذ: وعد موظف عمومي أو أي شخص آخر بأي مزية غير مستحقة أو مجرد عرضها عليه أو منحة إياها سواء كان ذلك له مباشرة أو عن طريق وسيط وذلك حتى يقوم باستغلال نفوذه سواء كان ذلك النفوذ فعليا أي ناتجا عن قدرته في إصدار قرارات أو أوامر بحكم موقعه القيادي.

إهدار المال العام: وهو مرتبط باستغلال المنصب العام ويندرج تحت هذا التعريف أن يقوم الموظف بإعفاء شركات أو مواطنين من الضرائب المستحقة عليهم دون وجه حق، أو أن يقوم باستعمال مقدرات المؤسسة المالية كسيارات المؤسسة أو معداتها أو أجهزتها لأغراض غير أغراض عمل المؤسسة وبرامجها الأصلية لهذه الأموال ومن ثم يمكن إنفاقها واستثمارها في أغراض مشروعة.

القطاع العام: أية وزارة أو إدارة أو مؤسسة عامة أو هيئة أو سلطة (مدنية وعسكريه، وزارية وغير الوزارية) أو أية جهة أخرى تتلقى موازنتها من الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية أو ملحقة بها، وأية مؤسسة قائمة على تقديم خدمات عامة للمواطنين وأسست

بمرسوم رئاسي. بالإضافة إلى الشركات المملوكة للحكومة أو التي تملك الحكومة نسبة من أسهمها، والشركات المساهمة العامة التي تدير مرفقا عاما كشركات الكهرباء والاتصالات والمياه، والشركات الخاصة التي تنفذ أشغالا عامة فيما يتعلق بالأعمال العامة التي تنفذها).

الموظف العام: يقصد به كل من يتم استخدامه أو التعاقد معه من قبل جهة رسمية للعمل في مرفق عام أو تأدية خدمة عامة، ويشمل ذلك موظفي العقود (خبراء، عمال مياومة، خبراء محاكم، العاملين في القطاع العام).

الوظيفة العمومية: مجموعة المهام التي توكلها جهة مختصة الى الموظف للقيام بها بمقتضى قانون الخدمة المدنية واللوائح المنظمة لها أو أي تشريع آخر أو تعليمات أو قرارات ادارية وما يتعلق بها من صلاحيات وما يترتب على تلك المهام من مسؤوليات.

الهيئة المحلية: وحدة الحكم المحلي في نطاق جغرافي واداري معين. تعتبر الهيئة المحلية شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي تحدد وظائفها وسلطاتها بمقتضى أحكام القانون. يتولى إدارة الهيئة المحلية مجلس يحدد عدد أعضائه وفقاً لنظام يصدر عن الوزير ويصادق عليه مجلس الوزراء وينتخب رئيسه وأعضاؤه انتخاباً حراً ومباشراً وفقاً لأحكام قانون الانتخابات.

المجلس: مجلس الهيئة المحلية ويشمل مجلس البلدية أو المجلس المحلي أو المجلس القروي أو اللجنة الإدارية أو لجنة التطوير أو أي مجلس آخر يشكل وفقاً لأحكام هذا القانون ويتألف من الرئيس والأعضاء المنتخبين.